

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٧٥

الاثنين، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنز
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جييي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيدة شفايغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

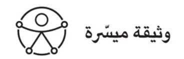
تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور(S/2015/378)

1520055 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2015/378)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/482، ونص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. أود أيضاً أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/378، وتتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

السيد إيليتشف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الوفد الروسي مؤيدا للقرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥) بشأن تمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، استناداً إلى الدور المهم الباعث على الاستقرار الذي تؤديه البعثة المختلطة في دارفور. وبالنسبة لنا، من الأهمية الأساسية أن القرار يؤكد مجدداً على دور وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لعام ٢٠١١ كأساس متين للتوصل إلى تسوية في دارفور. وليس من قبيل المصادفة أن وثيقة الدوحة قد نفذت عملياً بنجاح فحسب، بل إنها أصبحت أيضاً مكوناً أساسياً من دستور السودان. وإننا نشعر بالارتياح إذ تكلم مجلس الأمن مرة أخرى وبوضوح مؤيداً دور الوساطة الذي يقوم به رئيس البعثة بين حكومة السودان ومتمردي دارفور على أساس تلك الوثيقة.

في الوقت نفسه، تكلم مجلس الأمن بوضوح ضد محاولات الاستخفاف بعملية الدوحة للسلام واستبدالها بصيغة تسوية شاملة للنزاع في السودان على أساس موقف، مدعوم في الخارج، يفترض تغيير النظام في الخرطوم. وينبغي للأطراف ذات النفوذ على المتمردين في دارفور أن تحثهم على الانخراط سريعاً في عملية الدوحة للسلام، مثلما حُثت الجماعات في مالي على الانضمام إلى اتفاق السلام والمصالحة، على سبيل المثال. والوقت الآن مناسب للتفكير في تنفيذ وثيقة الدوحة من قبل المتمردين الذين لا يقبلون المصالحة، وإلا ينبغي أن تستهدفهم جزاءات المجلس. ونحيط علماً مع الارتياح أن المجلس قد أكد على الدور الرئيسي للفريق العامل المشترك

وممثلي السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجية لتقليص البعثة في دارفور. وسيكون ذلك تمشياً مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام، والتي تشمل اتفاق البلد المضيف وموافقته، وكذلك نشر عمليات حفظ السلام وتفعيلها.

ويجب على مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة النظر بعناية فائقة في توصيات الفريق العامل فيما يتعلق بالمستقبل. ومن شأن تلك التوصيات تحديد العلاقة بين حكومة السودان والعملية المختلطة، في جملة أمور.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): ترحب تشاد باتخاذ القرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥) بالإجماع. وقد جاء اتخاذ القرار في لحظة حاسمة في دارفور بصورة خاصة، فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، لا تزال المنطقة تواجه عدداً كبيراً من التحديات الأمنية والإنسانية، التي تطال أضرارها المدنيين الأبرياء.

ووفدي يأمل أن يكون القرار الذي اتخذ للتو نقطة انطلاق لتعزيز التعاون المثالي والثقة المتبادلة بين حكومة السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولا غنى عن تلك الثقة وهذا التعاون، إن أردنا مساعدة الأطراف السودانية على تحقيق مستقبل من السلام والاستقرار في المنطقة. ويرحب وفدي أيضا بتأكيد مجلس الأمن، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي، على دعمه لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور باعتبارها الإطار الممكن الوحيد لتعزيز السلام والمصالحة في دارفور. وفي هذا الصدد، ندعو المجلس إلى بذل كل جهد ممكن لتشجيع الحركات المسلحة غير الموقعة على الوثيقة على أن توقع عليها بدون شروط مسبقة.

إننا نكرر تأكيد دعمنا الكامل للفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس مبيكي، على عمله الرامي إلى تشجيع استئناف المحادثات وتحقيق إنهاء الأعمال القتالية بين حكومة السودان والجماعات المسلحة.

ونحيط علماً أيضاً بمبادرة الحوار الوطني، التي أعاد تسليط الضوء عليها الرئيس عمر البشير أثناء تنصيبه في نيسان/أبريل ٢٠١٥، والتي تتضمن وعداً بالعفو عن جماعات المتمردين التي تقرر المشاركة فيه. وتدعو تشاد جميع السودانيين المعنيين إلى اغتنام تلك الفرصة لإحراز تقدم بشأن السلام. وليس هناك أي حل عسكري للأزمة في دارفور.

وأخيراً، ترحب تشاد بتأكيد القرار الذي اتخذ للتو على الدور الرئيسي الذي قام به الفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية بشأن انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتأمل أن تقدّم البعثة إلى المجلس، عند الاقتضاء، التوصيات ذات الصلة عن طريق الأمين العام.

السيد ليو جيبي (الصين) (تكلم بالصينية): صوتت الصين مؤيدة للقرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، الذي اتخذ للتو.

وتابعت الصين باهتمام كبير مسألة دارفور وتقدر الجهود التي بذلتها الحكومة السودانية لتحقيق استقرار الحالة في دارفور وتعزيز العملية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دارفور. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث الأطراف المعنية، لا سيما قوات المتمردين في دارفور، على الانضمام إلى المسار المؤدي إلى حل سياسي، والمشاركة في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والتوصل إلى حل مبكر وشامل للمسألة، وذلك من أجل وضع أساس للتنمية والتعمير في المنطقة.

وتعرب الصين عن تقديرها للعمل الذي قامت به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في المساعدة على تثبيت استقرار الحالة، وتعزيز محادثات السلام وحماية المدنيين. وما فتئت الصين تؤكد أن عملية

الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تحترم احتراماً كاملاً السيادة والسلامة الإقليمية للبلد المعني، وتستجيب بالكامل لآراء البلد المعني وتعدّل بمرونة، تمشياً مع التغيرات في الحالة المحلية والاحتياجات الفعلية، ولايتها ونطاقها.

وينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب لموقف الحكومة السودانية بشأن الحاجة إلى وضع استراتيجية الخروج للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونرحب بإنشاء فريق عامل مشترك بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي وندعمه. ونأمل أن تقوم الأطراف المعنية بتكثيف المشاورات من أجل التوصل إلى خطة معقولة ومدروسة جيداً تكون مقبولة للجميع من أجل الانسحاب التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اعترفنا اليوم، بوصفنا مجلساً، بدارفور وجددنا التزامنا تجاهها. وقد فعلنا ذلك ونحن نواجه مستويات من النزاع تزداد حدّة وحملة مستمرة ووحشية تشنها حكومة السودان والميليشيات المرتبطة بها. وقد فعلنا ذلك على خلفية التشريد الجماعي وتقارير عن الجرائم المروعة مثل الاغتصاب الجماعي. وما زال الذين يعيشون في دارفور يتعرضون إلى حرق منازلهم ومجتمعاتهم المحلية بالكامل وقطع مصادر رزقهم بشكل منهجي.

وقد شهدنا تشريد الناس بالعنف في دارفور العام الماضي أكثر مما كان عليه في السنوات الـ ١٠ السابقة. ولكن قبل عشر سنوات تربّعت دارفور على رأس جدول أعمال السلم والأمن الدوليين. واليوم، باتت معاناة شعب دارفور أقل وضوحاً. وقد تم تحويل مسار اهتمامنا. ويتطلّب ما يزيد على ٢,٥ مليون مشردين داخلياً و ٤,٤ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة اليوم إعادة التركيز والالتزام بحماية المدنيين المهددين في دارفور، وإلى النهوض بالسلام كما أشار الآخرون.

وقد جددنا اليوم بالإجماع ولاية بعثة حفظ السلام الموفدة لحماية سكان دارفور من الذين قد يسببون لهم الأذى. وكما أعدنا التأكيد في القرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥) المتخذ هذا الصباح، يقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية دائمة في تقييم أداء عمليات حفظ السلام. وهذا يشمل النظر في متى وكيف ينبغي أن تنتهي البعثة. وقد دأب المجلس بطبيعة الحال على أن يعرف ماذا يعني بالنسبة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور – أو أي بعثة لحفظ السلام – أن تكون قد أنجزت مهمتها.

للأسف، ونظراً لارتفاع مستوى العنف والأعداد كبيرة جداً من المشردين، هناك حاجة إلى وجود العملية المختلطة الآن أكثر من أي وقت مضى، والقرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥) يجعل من الواضح أن أي تنقيح للبعثة سيكون استناداً إلى الظروف السائدة في الميدان والتقدم المحرز نحو تحقيق النقاط المرجعية المحددة بوضوح، الواردة حالياً في مرفق الولاية في القرار.

ونحن ندعو حكومة السودان وجميع الجماعات المسلحة إلى أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع العملية المختلطة في سعيها للقيام بالعمل الصعب والحاسم في حماية المدنيين في دارفور في ظل التدهور الخطير في الحالة الأمنية على أرض الواقع.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥) بالإجماع لتجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. والحاجة إلى هذه البعثة هي الآن أكثر من أي وقت مضى. وكما استمع أعضاء المجلس بقوة في اجتماع صيغة آريا في أوائل هذا الشهر، شهدت المنطقة في العام المنصرم أسوأ معاناة طيلة عقد من الزمن. هنالك في دارفور الآن أكثر من ٢,٥ مليون شخص مشردين في الأجل

الطويل. ويوجد في السودان أكبر عدد من المشردين داخلياً في أفريقيا. يعاني الملايين من الجوع، ووصول المساعدات في كثير من الأحيان الإنسانية محدود من جانب أطراف النزاع. وما زلنا نشعر بقلق عميق من تزايد التقارير التي تتحدث عن تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ظهرت من تابت في العام الماضي.

فلنضع الآن خلافاتنا جانباً ولنقدم دعمنا الكامل إلى العملية المختلطة، حتى تتمكن من مواصلة مهمتها الحيوية. ينبغي أن تركز العملية المختلطة الآن على تحسين حماية المدنيين والوساطة في النزاعات ودعم عملية السلام. ونرحب بأنها ستواصل دورها الهام في حقوق الإنسان. لاحقت السودان ادعاءات خطيرة لم يتم الردّ عليها عن تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان منذ أكثر من عقد من الزمن. ونشجع العملية المختلطة على رصد السلطات والتحقق منها وتوجيه انتباهها إلى تلك التقارير على سبيل الأولوية.

لا يمكن أن تستمر العملية المختلطة إلى الأبد. ومن خلال القرار الذي اتخذ للتو، حددنا أن التخطيط الطويل الأجل للعملية المختلطة ينبغي أن يكون بناء على التقدم المحرز نحو بلوغ مجموعة من النقاط المرجعية المتفق عليها. وإيجاد حل سياسي للنزاع، بدءاً بوقف أعمال القتال، هو أمر أساسي لتحقيق تلك الأهداف. وندعو جميع أطراف النزاع إلى العمل معاً من أجل تحقيق هذا الهدف.

وكما أورد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه، نأمل بأن تؤدّي حكومة السودان دوراً بناء أكثر مع العملية المختلطة. ونتشاطر جميعاً هدفاً مشتركاً هو السلام والاستقرار والرخاء للسودان. وفي نهاية المطاف، ستكون البعثة الجيدة الأداء القادرة على أداء ولايتها في وضع يسمح لها بالمغادرة بأمان في وقت أبكر كثيراً، وهي في مصلحة جميع الأطراف.

ومع ذلك، ما لم تتعاون حكومة السودان والأمم المتحدة على حل الحالة الرهيبة في دارفور، لا يمكننا أن نتوقع خروجا وشيكا للبعثة. ولا يمكننا ببساطة أن نفقد التركيز. وفي تجديد ولاية العملية المختلطة لمدة عام آخر، اتخذنا الخطوة الصحيحة للحيلولة دون حدوث ذلك.

السيد منديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): صوت وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤيداً للقرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، لأننا نعتقد أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بالتنسيق مع حكومة السودان، تؤدي دوراً هاماً في الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في دارفور، بما في ذلك حماية المدنيين، وفقاً لولاية هذه البعثة.

ونرحب بدور العملية المختلطة في تعزيز السلام والاستقرار في دارفور في إطار البحث عن حلول مستدامة وسلمية للنزاع، بمشاركة كاملة من جانب الأطراف ودعم الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين. في هذا السياق، نعرب عن دعمنا الكامل لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التي توفر إطاراً يمكن أن يشكل أساساً للمفاوضات بين أطراف النزاع.

وأخيرا، نأمل في أن يستأنف الفريق العامل المشترك قريبا مناقشاته بشأن خريطة طريق للنقل التدريجي لمهام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى الحكومة في الخرطوم وفريق الأمم المتحدة القطري في السودان، وذلك لعرضها على مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): السيد الرئيس، في مستهل بياني، أتقدم لكم مجددا بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن

هذا الشهر والذي شهد مداولات المجلس حول تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2015/378)، والتي تزامنت هذه المرة مع مشاورات المجلس حول القرار الدوري الخاص بتجديد ولاية العملية المختلطة (القرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥)).

وإني من هذا المقام أتقدم أولا بالشكر للدول التي بذلت قصارى جهدها خلال المشاورات من أجل التوصل إلى نص متوازن يستوعب التطورات الإيجابية التي حدثت في دارفور، ويرسل الرسالة الصحيحة لبقايا المجموعات المتمردة لكي تعود لرشدها وتضع السلاح وتنخرط في العملية السياسية السلمية على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور دون شروط مسبقة في ضوء الضمانات المقنعة التي كفلتها الحكومة لقادة هذه المجموعات بما يمكنهم من المشاركة الحرة والنزيهة والشفافة في عملية الحوار الوطني الشامل.

إننا إذ نثمن ما جاء في القرار من فقرات إيجابية تؤكد على أهمية المراجعة الدورية لبعثات حفظ السلام، نسترجع مطالبة المجلس للأمين العام بموجب الفقرة ٧ من القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤)، الذي جدد ولاية البعثة العام الماضي، بأن يقدم بعد التشاور مع حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة توصيات حول مستقبل البعثة واستراتيجية خروجها، وكذلك ما جاء في القرار من فقرات أكدت على محورية وثيقة الدوحة كأساس لإلحاق الحركات الرافضة وأهمية جهود الممثل الخاص المشترك للأمم والمتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور لإحياء عملية إلحاق الحركات الرافضة للوثيقة وزيادة شمولية هذه العملية، خاصة وأن هذه الوثيقة أصبحت جزءا أصيلا من دستور السودان.

وإذ نرحب أيضا بما جاء في القرار من إدانة وشجب لأي أعمال من أي مجموعة مسلحة تهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة، وكذلك الفقرات التي أكدت دعم المجلس لوثيقة الدوحة كإطار للسلام في دارفور، فإننا مرة أخرى نجدد الشكر للدول الصديقة التي انحازت إلى المبادئ ولعبت دورا في تضمين هذه الفقرات في القرار.

إننا في ذات الوقت نتحفظ بشدة على ما جاء في القرار من فقرات مُرحلة نقلا من القرار السابق (٢٢٢٣ (٢٠١٥)) والتي تتحدث عن تدهور الوضع الأمني والإنساني بطريقة توحي وكأن ولايات دارفور الخمس تشهد الآن حربا مفتوحة مع الحركات المسلحة. وهذا غير صحيح، فنحن نقر بأن المصادمات القبلية التي حدثت في بعض المناطق مثل ما حدث مؤخرا بين قبيلتي المعاليا والرزيقات في شرق دارفور، قد ترتبت عليها حالات نزوح وتشريد للمواطنين. نعم، هناك حالات نزوح ترتبت جراء هذه العنف القبلي ولكن لا يمكن بأي حال أن يتم إخراج ذلك من سياقه تماما والحديث عن تدهور الوضع الأمني والإنساني بسبب المواجهات المسلحة أو بسبب، ما سمعناه للتو في بيان الولايات المتحدة وفي بيان بريطانيا، حملات حكومة السودان ميليشياتها إلى غير ذلك. هذا كله يتجافى تماما مع الواقع وغير صحيح.

بذات الكيفية، فإننا نرفض بشدة ما جاء في الفقرة ٧ من ديباجة القرار من إعراب عن القلق لمجرد أن تقرير الأمين العام قد أشار إلى أن البعثة قد حصلت على أدلة على وجود قنبلتين عنقودتين في منطقة كيريقياتي، بالرغم من أن تقرير الأمين العام نفسه قد أشار إلى أن المسألة قيد التحقيق. ولذلك، ليس من المعقول أن يتضمن القرار في ديباجته إشارة لموضوع هو ما زال قيد التحري والتحقق من صحته، والحال كذلك بالنسبة للفقرات التي تحدثت عن العراقيل التي تواجه البعثة. وكما أشرت في بياني السابق أمام المجلس (انظر S/PV.7460)، فإن تقرير الأمين العام قد أوضح أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت منح ٥٩٥ تأشيرة دخول، وعليه فإننا نذكر بأن البعثة يبلغ مجمل قوامها العسكري والشرطي ٤٢٨ ١٧ فردا، هذا

إضافة إلى المكون المدني للبعثة. وبالتالي، فإن بعثة بهذا الحجم الكبير إذا ما حدث أن تأخرت تأشيرات لعشرات الأفراد أو تأخرت أذونات التحرك الداخلي لبعض عناصر البعثة هنا أو هناك، هذا لا يعني مطلقا التعامي وعدم النظر إلى الجزء الملئ من الكوب والتحدث فقط عن العراقيل والقيود على حركة البعثة وكأن حكومة السودان تتبنى سياسة ممنهجة لعرقلة عمل البعثة وهذا أيضا غير صحيح. بل إن مثل هذه الإشارات السالبة هي التي تؤثر سلبا على التعاون والتنسيق القائمين مع البعثة في إطار الآلية الثلاثية المشتركة التي شكلناها منذ بداية نشر البعثة لمعالجة هذه الجوانب الإجرائية والفنية واللوجستية.

إننا وبموجب منطوق الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من هذا القرار وما جاء فيهما بشأن استراتيجية خروج البعثة، نؤكد على أن فريق العمل المشترك المعني بهذا الموضوع يجب أن يستأنف مهامه فورا بالبناء على ما تم التفاهم حوله خلال جولات التفاوض السابقة للفريق المشترك. حيث تم الاتفاق على أن ولاية غرب دارفور إضافة إلى أربع مناطق أخرى في وسط دارفور مستقرة الآن، وبالتالي سوف تكون المرحلة الأولى لتنفيذ الاستراتيجية المُمرحلة لخروج البعثة. ونذكر في هذا الصدد بأن الوجود العسكري والشرطي للبعثة في هذه المناطق التي لا تشهد مواجهات أصبح بلا معنى بل يجب أن يحل محله وجود لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها المعنية بالتنمية والإعمار وإعادة الإنعاش، وذلك حتى تتم تلبية احتياجات أفواج العائدين إلى مناطقهم الأصلية وقراهم لممارسة أنشطتهم الحياتية الطبيعية بعد أن استقرت الأوضاع تماما.

وختاما، فإننا نؤكد مجددا التزام حكومة السودان الثابت تجاه التعاون التام مع البعثة والتنسيق معها، خاصة خلال المرحلة الهامة القادمة. كما نجدد مطالبتنا لمجلس الأمن بأن يستلهم دوره المطلوب منه إزاء إلحاق رافضي وثيقة الدوحة بالعملية السياسية من خلال الرسائل الصحيحة لهم، إذ أن تهاون مجلس الأمن في التعامل بحسم مع هذه الحركات الرافضة للسلام هو الذي أعطاها الضوء الأخضر لكي تتمادى في لجوءها للعنف والعمل المسلح والاستمرار في محاولاتها لإعاقة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.